متى ترفع المقصلة عن رأس القطاع الخاص ويعاد اعتباره؟

قد لا يكون من باب الصدفة أن تنشأ أكثر الرابطة الوثيقة بين تقليد ممارسات الاضطهاد والإرهاب والكبت على الجماهير الشعبية، وتنهاج سياسات اقتصادية ذات محتوى اجتماعي يستهدف تقليص الطبقة الوسطى وتضييق دورها التنموي، ووضع المقصلة على رأس البرجوازية الوطنية، أو تنقل القطاع الخاص، ومحاولة منعه من تحقيق التراكمات التي تعزز مكانته الاجتماعية والاقتصادية وإمكاناته التنموية. ذلك أن الأنظمة المتعاقبة أدركت مدى خطورة أن ترتسم آفاق التعامل على وفق علاقة جدلية متفاعلة بين قطاعات وشرائح المجتمع العراقي، بالنظر لما يمكن أن تفرزه تلك التفاعلات من نتائج إيجابية يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها.

ومن الملاحظ أنه بعد تراكم الإمكانات المادية بحدود معينة للقطاع الخاص العراقي في عقدي الخمسينيات والستينيات وجهت أول ضربة مباشرة من جانب النظام السابق في عام (١٩٦٤) للمشروعات القائمة في القطاعين الصناعي والتجاري الخاص، والتي كانت إسهاماتها ذات طابع تقدمي آنذاك عند مقارنتها بالدور السلبي الذي تمارسه الفئات الكومبرادورية المرتبطة بالشركات الأجنبية وبيعها لفرائز السوق العراقية بمنتجاتها، لا سيما في ظل واقع أن القطاع العام لم يمتلك في حينه القدرة على أداء الأدوار البديلة بناء على الإمكانات المادية والتقنية المتواضعة المتاحة.

وتشكل النظام البائد خلال ثلاثة عقود ونصف بين عامي (١٩٦٨ و٢٠٠٣) عملية إقصاء القطاع الخاص قسراً عن الساحة التنموية الوطنية بطموحاته، ومع سبق الإصرار والترصد، عبر سياسات مرحلية مدمرة، يمكن تلخيصها على وفق ما يأتي:

المرحلة الأولى: وقعت بعد السبعينيات الذي اتسم بسيطرة أجهزة النظام على كامل مفاصل الحياة الاقتصادية، وبضمنها الصناعة والزراعة والتجارتين الخارجية والداخلية، بحيث لم تترك للقطاع الخاص سوى الدكاكين الصغيرة التي ربطتها بتجهيزات الشركات التجارية العامة التي تستورد القدرات السلعية بالكامل مستثمرة العوائد المالية النفطية الضخمة المتاحة آنذاك.

وعندها لم تشهد البلاد ملامح الاستقرار الاقتصادي اطلاقاً على صعيدي الإنتاج الوطني أو المناخ الاستثماري، حيث تعاكس ذلك في بقاء الأسواق المحلية مختلة من ناحية مستوى الوفرة الكمية والنوعية للمواد والسلع على اختلاف أنواعها.

والمرحلة الثانية: نشأت في أوساط الثمانينيات بعد نشوب الحرب مع إيران بسنوات، إذ واجه النظام أزمة مالية خانقة نتيجة لارتفاع نفقات الحرب بمعدلات عالية، وتوقف الصادرات النفطية، وكانت المعنية بحدود معينة، وعندها مارس النظام عدة وسائل وأساليب قاسية لتحريك الأوضاع الاقتصادية التي دخلت فترة من الجمود والانكماش المدمرة بالانهيار في ظل تراكم المديونية الخارجية، وأخذ في مقدمة تلك التدابير غير المنطقة اعتماد قاعدة الاستيراد بدون تحويل خارجي مع بقاء المماطلة القانونية على من يمتلك العملات الأجنبية، وهذه العملية كانت مقصودة لكي تأتي نتائجها بإلحاق خدمة فئات وشرائح كان النظام يريد نفخ صورتها لتحل بديلاً عن القطاع الخاص الحقيقي، وتتمثل بأقربائه، رأس النظام وأزلامه ومجموعة من المنتفعين والمطبلين، حيث أتيحت الفرصة كاملة لهذه الفئات والشرائح بأن تستثمر إمكانية تداول العملات الأجنبية والاستفادة من نتائج لعبة الاستيراد بدون تحويل خارجي لصالحها على حساب مصالح القطاع الخاص الحقيقي، لا سيما بعد ردود الأفعال العكسية التي شوكتها الإجراءات القانونية المفروضة على بعض متداولي العملات الأجنبية.

والمرحلة الثالثة: تجلت بعودها إمكانية هيمنة هذه الفئات والشرائح على كامل عملية خلق القطاع الخاص البديل، حيث أكد رأس النظام البائد بعد حرب عام (١٩٩١) وفرض الحصار ما معناه بأن القطاع الخاص لابد أن يتعاظم دوره في التنمية الاقتصادية، وإن لم يكن لدينا قطاع خاص لخلقناه، وهو يقصد بذلك تلك الفئات والشرائح التي حلت بديلاً عن القطاع الخاص وبدأت تتحكم بشؤونه ومسيرة عمله وآفاق تطوره المستقبلي ومصيره.

وفي نطاق هذه المرحلة اتخذ النظام البائد مجموعة من التدابير التي تعكس الاطمئنان لقدرة الفئات البديلة على الاستفادة منها لتقوية نفوذها وتعزيز هيمنتها على القطاع الخاص الحقيقي الذي تعرض بالمقابل إلى الضغوط وعمليات القمع والاقتصار، حيث نشأت في حينه حالة استقطاب مدمرة، من جهة، تمنح إمكانية إنشاء مصارف أهلية ومشاريع صناعية وتجارية وخدمية، وإفادة بعض المنظمات الاقتصادية المهنية المتخصصة لتخصيصات من تلك الفئات والشرائح، ومن جهة أخرى تحرم من وسائل الدعم وتتوقف عن العمل (٢٠) إمن المشاريع الصناعية التابعة للقطاع الخاص، وتشغل البقية الباقية بطاقات إنتاجية لا تصل إلى (١٠) إمن مجالها التصميمية، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية نفسها والحروب التي ابتليت بها البلاد.

وأخيراً تجيء المرحلة الرابعة المتممة منذ سقوط النظام وحتى الآن، وهي لما تزل غير واضحة المعالم والأبعاد، حيث تتراوح توجهات وحركة القطاع الخاص بين الطروحات النظرية حول اقتصاد السوق والدور الذي ينبغي أن يتعاظم لهذا القطاع من ناحية، والتدابير العملية المعلن عنها حول توفير وسائل الدعم والتمويل دون أن تتخذ وجهتها التطبيقية من ناحية ثانية، أما بقايا الفئات والشرائح التي كانت محسوبة على النظام البائد والتي أريد لها أن تشكل بديلاً عن القطاع الخاص، فهي ما زالت تتحرك في الساحة الاقتصادية، مصورة نفسها أنها جزء من القوى الجديدة الصاعدة التي عليها أن تستفيد من موجة التغيير وتوظيفها لصالحها من ناحية ثالثة، لا سيما وأنها تمتلك بعض الإمكانات التي تساعدها على التحرك وهي تحسن نسبياً انتهاز الفرص والتلون حسب القواعد القديمة، الأمر الذي يترك تأثيراته السلبية على كامل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مرحلة يفترض فيها أن تكون ممهدة بناء على طبيعتها الانتقالية.

إن مافية التطورات الجارية بعد الأثر الثقيل الذي رافقته ثلاثة عقود ونصف من السنين لا تحتمل التوقف عند منتصف الطريق، لأن كل من ذلك يكلف، وهي تقتضي تفعيل برامج العمل لمعالجة فصائل القطاع الخاص الحقيقي وليس بدائله التي ظلت مفروضة قسراً، لا سيما على مستوى إطلاق التمويلات الضرورية، وضمان المشاركة الفعلية في عمليات إعمار وإعادة بناء العراق وتنميته.

انتعاش الاقتصاد الأمريكي يرفع سعر الدولار

ارتفع سعر الدولار على عكس ما حدث خلال الأشهر الأخيرة وذلك بفضل انتعاش الاقتصاد الأمريكي.

وأشارت الأرقام إلى أن صناعة الخدمات في الولايات المتحدة نمت بسرعة كبيرة.

وكان تقرير تحسن فرص العمل في شهر آذار، أثره في رفع سعر الدولار ليصل إلى أعلى معدل له في أسبوعين.

فقد سجل الدولار ارتفاعاً بلغ ١٠ بالمئة مقابل الين لتبلغ قيمته ١٠٦ ين ياباني، بينما بلغ سعر اليورو ٠٫٩ دولار وانخفض سعر الجنيه الإسترليني بنسبة ٠٫٥ بالمئة ليسجل ١٫٥٢ دولار.

ويقول خبراء الاقتصاد إن انخفاض سعر الدولار منذ تشرين الأول من العام الماضي لم يكن نتيجة بطء النمو الاقتصادي.

ويقول محللون إن أخبار تحسن فرص العمل قد تشجع بنك الاحتياطي الفدرالي على رفع أسعار الفائدة الأمريكية قبل الموعد الذي تم توقعه في السابق وهو ما يجعله عاملاً آخر في تقوية سعر الدولار.

وأضاف المحللون أن معظم الاقتصاديات الأوروبية في الوقت نفسه تعاني هي الأخرى أزمات.

فمن المتوقع أن يسجل معدل البطالة الألمانية ارتفاعاً ليظل أعلى بكثير من ١٠ بالمئة.

ويبقي البنك المركزي الأوروبي على معدل الفائدة عند ٢ بالمئة وهو ما يساوي ضعف المعدل الأمريكي ويخشى الكثيرون من أن يؤثر ذلك على النمو الأوروبي.

بنك أوف أمريكا يلغي ١٢٥٠٠ وظيفة

مدينة شارلوت، كارولينا الشمالية، أعلنت مجموعة "بنك أوف أمريكا" المدمجة حديثاً مع مجموعة "ميريل لينش" فيلادلفيا، كوربريشن أنها ستلغي ١٢٥٠٠ وظيفة، أو ما يقارب ٧ بالمئة من قوتها العاملة خلال السنتين المقبلتين.

وقال البنك إن سريان هذا القرار سيبدأ من هذا الشهر، فيما سيتم تبليغ الموظفين المتأثرين بهذا القرار من أصل ١٠٠ ألف موظف، وفقاً لوكالة الأسوشيتد برس.

وكانت عملية الدمج التي انتهت الأسبوع الماضي بين البنك وفيليت بوسطن كوربريشن قد خلقت ثالث أكبر مؤسسة مصرفية في الولايات المتحدة بأصول تقدر بـ٢٢٥ مليار دولار.

ويشكل البنك الذي يملك ٥٠٠٠ فرع في معظم الولايات الأمريكية ثم يحدد الفروع التي ستتأثر من هذا الإجراء.

وقال الرئيس التنفيذي للبنك، كين لويس، إنه يريد توفير قرابة ١٫٦ مليار دولار من التكاليف في نهاية عام ٢٠٠٩.

يشار إلى أن الصرف الذي تعود جذور تأسيسه لأكثر من مائة سنة في كاليفورنيا حيث قام بتمويل أفلام هوليوود، كان قد اشترته مؤسسة فيلادلفيا كوربريشن، التي اعتمدت لاحقاً تسمية "فيليت بوسطن" وانتقلت إلى كارولينا الشمالية عام ١٩٩٨.

"دايملر كرايزلر" تواصل اتجاها "إيجابياً في تعزيز الأرباح

أعلن المدير التنفيذي لشركة ديملر كرايزلر، جيورجين شرمبب، أن أرباح الربع الأول من العام الحالي في فرع الشركة بالولايات المتحدة سوف تواصل الصعود، تأكيدا لأرباح التي حققها الفرع في الربع الأخير من العام الماضي والمقدرة بـ١٢٢ مليون دولار (١٢٢ مليون يورو).

وأكد شرمبب في بيان مكتوب، معد سلفا لكي تسهم الشركة في الاجتماع السنوي في برلين، أن مجموعة كرايزلر تواصل اتجاها إيجابيا في تعزيز الأرباح التي بدأت تحقيقها منذ الربع الثالث لعام الماضي، وفقاً لوكالة الأسوشيتد برس.

وتعول شركة كرايزلر أن تتخلص من خسائرها الإجمالية التي بلغت العام الماضي ٥٫٦ ملايين يورو وترجع تلك الخسائر بصفة أساسية إلى الربع الثالثي، وهو الربع الثاني من العام الماضي، والذي وصلت خسائره إلى ٩٤٨ مليون يورو، بينما عكس التناقص المحرز المجموع الذي تواجهه الشركة في السوق الأمريكية.

وواجه شرمبب انتقادات ما يقرب من عشرة آلاف شخص من مالكي أسهم الشركة في اجتماع برلين.

وتواجه شركة كرايزلر مشكلات أيضا في تحقيق استراتيجية لشركة متسوبيشي للسيارات، التي تملك كرايزلر ٣٧ في المائة من أسهمها. وثمة تكهنات واسعة النطاق بأن كرايزلر قد تضطر لضخ مزيد من رؤوس الأموال لإخراج متسوبيشي من أزمتها.

بعد مرور عام: تكلفة الحرب على العراق

يتوقع أن تصل التكلفة الإجمالية للحرب على العراق، ثم إعادة تعميره إلى (٥٠٠) مليار دولار تتكبدها الحكومة الأمريكية بنهاية العام الحالي.

ومع أن ذلك يبدو مبالغاً فيه إلا أنه غير كاف لوفاء بكل التكاليف المطروحة حالياً ويبدأ الإدارة الأمريكية محددة وواضحة لغاية في تصميمها على إسقاط النظام السابق منذ ما يربو على العام ولكن وضوح رؤيتها هذا لم يكن متحققاً فيما يتعلق بالنفقات المادية والاقتصادية التي تطلبتها العمليات العسكرية الفعلية وتزيد درجة عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بتكلفة إعادة تعمير العراق وبالرغم من أن مؤيدي الحرب يقولون إن الأمر لا يتعلق بالمال بل بالمبدأ، إلا أن أي عاقل لا يمكنه إغفال الجانب الاقتصادي الذي سيزيد من حدة عجز الموازنة العامة في الولايات المتحدة ومن ثم على مجمل الحركة الاقتصادية.

تقدر لجنة الموازنة العامة التابعة للكونغرس الأمريكي، وهي لجنة لا حزبية، تكاليف إرسال (٣٠٠) ألف جندي أمريكي إلى العراق بما يتراوح بين (٢٫٢) و(٢٫٦) مليار دولار في الشهر أي ما بين (٢٦ و ٣١) مليار دولار في السنة ويتوقع العديد من الخبراء العسكريين أن هذا العدد من القوات سيبقى لمدة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات بالنظر إلى ما يحدث الآن على الأرض في العراق. وتقول بشيبا كروكر المدير بمركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن أن الإبقاء على هذا العدد الكبير من الأفراد والمعدات في العراق لتلك المدة غير المقصود، سيشكل عبئاً ثقيلاً يؤثر بالسلب على قدرة العسكرية الأمريكية على الانتشار في بؤر توتر مجتمعة أخرى في العالم نظراً لانشغالها بالعراق وتضيف كروكر بأنه من غير المحتمل أن يتهم حلف شمال الأطلنطي بأي انهيارات سواء في القوات أو العتاد أو بالتمويل بصورة تذكر. ومعنى ذلك أنه قد يتعين على الولايات المتحدة في وقت من الأوقات الاستعانة بقوات الحرس الوطني وإرسالها إلى العراق، وهذا يعني تكاليف إضافية باهظة على الخزانة الأمريكية ويرفع هذا السيناريو تكاليف الاحتلال الفعلي إلى ضعف المبلغ الذي خصصه الكونغرس للحرب وهو (٢٠٠) مليار دولار. ويكون المبلغ المتوقع لتكاليف الاحتلال بدون مبلغ الحرب الفعلية، هو (٣٠٠) مليار دولار إضافية.

لجأت الإدارة الأمريكية في بداية الحرب إلى تجنب تمويلها من الموازنة العامة للدولة والتي يوافق عليها الكونغرس سنوياً وتم توفير التمويل المبدئي اللازم للحرب عن طريق مخصصات تندرج تحت باب مواجهة الأزمات وحين انتهت العمليات العسكرية بسقوط النظام السابق، طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش من الكونغرس توفير (٢٥) مليارا إضافية من الدولارات لتغطية جزء من النفقات التي تكبدتها الدولة وطلب بوش من الكونغرس (٢٨) مليارا أخرى قبل مرور ستة أشهر من تاريخ طلبه الأول (٢٨) الأول ويقول الدكتور وليام نورهاوس أستاذ الاقتصاد بجامعة ييل العريقة "نتوقع أن يتجاوز عجز الميزانية (٢٠٠٤) مليار هذا العام وإذا استمر إنفاق بوش بهذه الطريقة، فسيسبب ذلك عبئاً رهيباً على الميزانية ومن ثم على معدل الاقتصاد الأمريكي" ويضيف نورهاوس "مثل بوش مثل الرافق الأرعن الذي مكث يشتري لوازمه عن طريق بطاقة ليه الائتمانية حتى أفلس أبوه" ويسخر نورهاوس "إن عدم إحساس بوش بالمسؤولية المالية رائع جداً".

وافق الكونغرس الأمريكي على تخصيص مبلغ (١٠٠) مليار دولار إضافية في تشرين الثاني الماضي للمساهمة في جهود إعادة تعمير العراق.

وكان هذا المبلغ قلل بـ(٢) مليار من المبلغ الذي طلبته الحكومة لبناء البنية التحتية للمملكة في العراق وتقول بشيبا كروكر إن المنظمة الحقيقية لإعادة التعمير ستتجاوز كثيراً هذا الرقم، وبخاصة إن هناك عنصراً جديداً قد دخل في منظومة إعادة التعمير وهو تكلفة تأمين عمل الشركات من أجل العمل المستمرة في العراق ويتراوح المبلغ الفعلي بين خمسين ومئة مليار دولار على مدى ثلاث إلى خمس سنوات وسيبلغ كل ذلك على عاتق دافع الضرائب الأمريكي لو لم يأت الربع الاقتصادي المرجو من عائدات البترول العراقية مريعاً وهو الشر غير المتوقع في ظل الظروف الحالية الشروة البترولية تساءل بعض أعضاء الكونغرس عن السبب الذي من أجله لا تمول الثروة النفطية العراقية إعادة الإعمار بدلاً من الاعتماد على التمويل الأمريكي ويوافق الأمر له على العراق تطوير حقول النفط بها ليمكنها تمويل إعادة الإعمار ويجب أن يرتفع الإنتاج من المستوى الحالي وهو ٢٫٠ مليون برميل يومياً إلى (٦) أمثالها برميل يومياً مما سوف العائد من (١٥) مليارا إلى (٥٠) مليار دولار سنوياً، يمكن تخصيص نصفه (٢٥ مليارا) لإعادة بناء البنية التحتية. وتكمن المشكلة في الآتي: أولاً: يستلزم رفع الإنتاج إلى المستوى السابق ذكره مبلغ (٣٥) مليارا على مدى زمني يتراوح بين خمس إلى عشر سنوات. ثانياً: لن توفر إلى شركة بترول عالمية أية عقود استثمار في حالة غياب الأمن أو بدون حكومة شرعية تضمن سريان التزام الجانب العراقي بالعقود المبرمة.

وإضافة إلى ما سبق، فعلى العراق دفع علاقة للمجتمع الدولي كانت حكومة صدام حسين قد استدانتها.

ويقدر مبلغ خدمة الدين وحده بما يتراوح بين ٥٠ و٦٠ مليار دولار، غير أصل الديون، ناهيك عن مبلغ معادل يندرج تحت بند تعويضات الكويت وإذا لم تلغ تلك الديون، فإن أية عائدات للبترول ستذهب لوفاء بها، مما يعني عدم إمكانية تخصيصها لإعادة الإعمار وحاولت واشنطن إقناع كل من باريس وموسكو وبرلين ومواضع أخرى دائنة بإلغاء أو حتى تخفيض الديون العراقية، وقوبلت بالرفض القاطع جاء الجهة.

ويبقى السؤال الذي طرحه كل تلك الأرقام كيف أثرت الحرب ضد العراق على الصورة الأكثر المثلثة في الحرب ضد الإرهاب؟ وإذا أمكن القول أن الحرب ضد العراق ساهمت في زيادة خطر الإرهاب في العالم بدلاً من العكس، فإن ذلك يعني أن تكاليف الحرب المتصاعدة ضد الإرهاب مضاف إلى فاتورة الحرب ضد العراق تكون تلك الفاتورة باهظة جداً.

غيتس "ليس أغنى رجل في العالم"

شاب خلاف حاد في العاصمة السويدية ستوكهولم بعد أن زعمت مجلة متخصصة في أخبار المال والأعمال أن بيل غيتس، رئيس شركة مايكروسوفت صاحب ثالث أوسع ثروة في العالم فقد كانت مجلة "فوربس" السويدية بأن انتقاد كمبرد مؤسسة شركة أكيا لاتات أغنى من غيتس، حيث بلغت ثروته ٢٢ مليار دولار وتناقلت وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم هذا مسرعة كبيرة. لكن أكيا ذكرت أن المجلة السويدية قد نسيت على ما يبدو أن كمبرد لم يعد يملك الشركة منذ عام ٢٠٠٥.

وأقرت مجلة "فوربس" بأنها على علم بذلك، إلا أنها أشارت إلى أن كمبرد ما زال يمارس سلطته على الشركة لذا فإنه يعتبر ثالث أغنى أهل.

ويعود الخلاف بين المجلة وشركة أكيا إلى أن الأول أضافت على ثروة كمبرد المتأخر التي تمتلكها الشركة في الكثير من ٣١ مؤلف بينما أصرت أكيا على أن هذه الإضافة غاية في الصحة خاصة وأن كمبرد تبرع بنصيبه في الشركة لمؤسسة تأخذ من هولندا مقراً لها عام ١٩٨٢ وقالت ماريان بارنس، المتحدثة باسم أكيا "هذا التقرير عار تماماً من الصحة، إنه خطأ يرتكب طوال الوقت. يعد حساب قيمة الشركة بما في ذلك جميع المتأخر التابعة لها وادعاء أنها ملك لأحفاد آخر غير صائب على الإطلاق" يذكر أن مجلة "فوربس" الأمريكية التي تنشر قائمة بأسماء أغنى أغنياء العالم تتبع كمبرد في المركز الثالث عشر بثروة تقدر بنحو ١٠٫٥ مليار دولار.

وظهرت مجلة "فيليكس فرار" بأسلوبها عن موقفها مما نشرته بأن عائلة كمبرد ما زالت تملك أكيا عبر شبكة من المؤسسات وأقام كمبرد بأن البناء المؤسساتي للشركة يحظر عليه تمويل الشركة، إلا أن المجلة تصر على أن ذلك ممكن ولا يعد هذا البناء المؤسساتي بالأمر الغريب أو الجديد في السويد حيث تستلهم الشركات الكبرى لكي لا تتأثر بضرائب كثيرة ويذكر أن كمبرد نقل مقر شركاته إلى سويسرا للاستفادة من قوانين الضرائب السويسرية الأقل تشدداً ويعمل أبناء كمبرد الثلاثة في مناصب كبرى بشركة أكيا وأشارت مجلة "فيليكس فرار" إلى ثروة غيتس تراجعت بسبب انخفاض سعر الدولار مقارنة بأسعار العملات الأجنبية الكبرى.

الولايات المتحدة تعتزم مواصلة رفع المخزون الاستراتيجي بيانات البنزين الأميركية والمخاوف الأمنية ترفعان سعر "برنت"

واشنطن - رويترز:

أكد سبنسر إبراهام وزير الطاقة الأمريكي أن الحكومة لن تتوقف عن زيادة الاحتياطي الفعلي الاستراتيجي للبلاد وإن أثر ذلك على زيادة الاحتياطيات "لا يذكر".

وقال إبراهام في جلسة للجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ عن ميزانية الوزارة "أسبب أن زيادة الاحتياطيات يرجع إلى مخاوف أمنية وطنية". وطلبت مجموعة من أعضاء مجلس النواب من الجمهوري والديمقراطي من الإدارة الأمريكية وقف زيادة المخزون الاستراتيجي وإتاحة الكميات للبيع في السوق للعمل على خفض الأسعار.

في هذا السياق قال مسئول شحن أن السعودية حضرت ثلاث ناقلات جديدة لنقل نفط إلى الولايات المتحدة لرفع حجم الكميات التي تحملها إلى السوق الأمريكية في أيار إلى ١٫٥ مليون برميل.

وقال المسئول أن شركة فيلا العالمية للشحن لشركة أرامكو حضرت الناقلات الثلاث العملاقة لنقل النفط من منطقة الخليج في الفترة من ٢٠ إلى ٣١ نيسان.

وكانت الشركة حضرت أربع ناقلات من قبل. وتستغرق الرحلة من ميناء رأس تنورة على الخليج إلى الولايات المتحدة ما بين ٢٥ و٣٠ يوماً. وقال مسئول أن فيلا أبرمت الصفقة الأخيرة عندما انخفضت الأسعار. وكانت فيلا استأجرت عدداً مماثلاً من الناقلات في شباط لنقل ٥٫٥ مليون برميل من الخام إلى الولايات المتحدة أكبر مستهلك للطاقة في العالم.

من جانب آخر قال عضو رفيع في الوفد الإندونيسي لدى الكويت إنه يعد خفض الإنتاج من ٢٫٥ مليون برميل يومياً إلى ٢٫٢ مليون يومياً. وقال مسئول إن ٢٫٢ مليون يشكل الإنتاج عندما يجتمع وزراء الكويت مرة أخرى في بيروت.

وسعياً دعم السوق استمرار المخاوف من تفجير الأوضاع في الشرق الأوسط.

وستتركز الأنظار في أسواق النفط على التقرير الأسبوعي لإدارة معلومات الطاقة التابعة للحكومة الأمريكية عن المخزون النفطي ويتوقع محللون أن تظهر البيانات ارتفاع مخزون النفط الخام ٢٫١ مليون برميل وانخفاض مخزون البنزين ٠٫٦ مليون برميل في الأسبوع الماضي.

ينتهي اليوم في الكويت الاجتماع السنوي للصناديق العربية المشاركة بحضور وفد من وزارة المالية العراقية حيث حضر في اجتماعات مجلس المؤسسة العربية للاستثمار، واجتماعات المصرف العربي للتنمية في أفريقيا، والشركة العربية للتنمية الزراعية في الخرطوم والجنيد بالذكر أن عضوية العراق قد جمدت في الصناديق العربية لإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي في أبو ظبي بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠.